The role of pearl merchants in political life in Kuwait 1921-1939

Researcher / Sarah Ahmed Mahdi Al-Jayashi(*)
Prof. Dr. Hussein Kamel Jaber Al-Shaher (**)
The University of Al-Muthanna
College of Education for Humanities

Abstract:

Pearl traders keen to maintain their relations with the rulers in order to consolidate their economic and social status and thus were able to participate in the management of Kuwait and access to the direct influence in the making of many decisions and stressed the return to the Shura in all matters related to the country The Shura Council is a prominent landmark in the history of democracy in Kuwaiti society. Thus, the movement witnessed the first of its kind in the history of Kuwait in 1921, as well as the establishment of a municipal council in 1930. Some national figures of merchants applied to the Governor Sheikh Ahmed Al-Jaber Al- And the idea was taken by Sheikh Yousef bin Isa Al-Qena'i. The municipal councils chose most of their members from the pearl traders because they have a clear impact on the political, economic and social life in Kuwaiti society

The Council of Knowledge was established in 1936 after the cultural mobility witnessed by the Arab Gulf region in particular after the increasing numbers of schools and teachers. This called for the need to take care of learning in Kuwait. Pearl merchants had a prominent role in advocacy in 1936 to elect members of this council. From which the development of education in Kuwait through the modern education system

In 1938, Kuwait witnessed the establishment of the Legislative Council, the second largest reform movement organized by the first movement of 1921. This time, it expressed the desire of social groups, as well as increased political and cultural awareness through popular participation in all aspects of Kuwait's political, economic and social life.

Key Words:: pearls, merchants, Kuwait, political life, democracy.

* Email: Sa6317631@gmail.com
** Email: rrnnaahh.ra@gmail.com

دور تجار اللؤلؤ في الحياة السياسية بالكويت١٩٢١- ١٩٣٩م

الباحثة / ساره أحمد مهدي الجياشي(*) أ.د. حسين كامل جابر الشاهر(**)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الإنسانية

المستخلص:

حرص تجار اللؤلؤ على المحافظة على علاقاتهم مع الحكام من أجل تثبيت مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية وبذلك تمكنوا من المشاركة في إدارة الكويت والوصول إلى التأثير المباشر في صنع كثير من القرارات وأكدوا على العودة إلى الشورى في جميع الأمور المتعلقة بالبلاد .

يعد مجلس الشورى علامة بارزة في تأريخ الديمقراطية في المجتمع الكويتي ، وتعد الأولى من نوعها في تاريخ الكويت لعام ١٩٢١، فضلاً عن تأسيس مجلس بلدي عام ١٩٣٠، إذ تقدمت بعض الشخصيات الوطنية من التجار بطلب إلى الحاكم الشيخ أحمد الجابر الصباح للموافقة على تشكيل مجلس بلدي، وتمت الفكرة على يد الشيخ يوسف بن عيسى القناعي ، وكانت مجالس البلدية تختار أغلب أعضاءها من تجار اللؤلؤ لما لهم من تأثير واضح على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الكويتي .

وتم بعد ذلك إنشاء مجلس المعارف عام ١٩٣٦ بعد الحراك الثقافي الذي شهدته منطقة الخليج العربي بصورة خاصة بعد تزايد أعداد المدارس والمدرسين ، مما دعا إلى وجوب رعاية المتعلمين في الكويت، وقد كان لتجار اللؤلؤ دورا بارزا في الدعوة عام ١٩٣٦ لانتخاب أعضاء هذا المجلس وكان الهدف منه تطور التعليم في الكويت من خلال نظام التعليم الحديث.

شهدت الكويت في عام ١٩٣٨ تأسيس المجلس التشريعي وهي حركة اصلاحية ثانية , أكبر تنظيماً واتساعاً من الحركة الأولى لعام ١٩٢١ ، إذ عبرت هذه المرة عن رغبة الفئات الاجتماعية، فضلاً عن زيادة الوعي السياسي والثقافي بفضل المشاركة الشعبية في جميع مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للكويت .

الكلمات المفتاحية: اللؤلؤ ، تجار، الكويت ، الحياة السياسية، الديمقراطية.

* Email: Sa6317631@gmail.com

** Email: rrnnaahh.ra@gmail.com

المقدمـــة:

تعد طبقة تجار اللؤلؤ في المجتمع الكويتي من الطبقات المهمة في صناعة القرار السياسي ، إذ لها دور واضح في هذا الميدان ولا سيما عام ١٩٢١.

وكان للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الكويت آثار واضحة على المجتمع من خلال تجار اللؤلؤ ودورهم في دعم الحياة الاقتصادية من خلال التجارة مع دول الخليج العربي والهند والتبادل الثقافي والاجتماعي مع تلك الشعوب والاحتكاك بحضارات مختلفة كان لها الأثر الواضح في صناعة القرار السياسي مع حكام الكويت. شهدت النظرة التاريخية إلى ارتباط التجار مع آل الصباح إذ ساعد على فهم العلاقة التي نشأت بين الطرفين ، أرست عملية الحكم بالكويت ولم يقتصر التجار دورهم في حدود التأثير السياسي فقط بل انعكس أيضاً في الدور الحضاري وخصوصاً في تطوير التعليم والخدمات .

وتم اختيار عام ١٩٢١ بداية للبحث إذ شهدت الكويت حركة إصلاحية قادها تجار اللؤلؤ وانتهى البحث حتى عام ١٩٣٩ وهو تشكيل المجلس التشريعي الثاني . وقد قسم البحث إلى مقدمة وخمسة محاور تناول الأول مجلس الشورى ، ودرس الموضوع الثاني المجلس البلدي١٩٣٠ وأما الثالث فقد كان مجلس المعارف ١٩٣٦ وجاء الرابع بعنوان المجلس التشريعي الأول ١٩٣٨ والخامس ركز على المجلس التشريعي الثاني ١٩٣٨-١٩٣٩ و خاتمة تناولت أهم ما جاء في المضمون .واعتمد البحث على مجموعة من المصادر كان من أهمها الوثائق المنشورة للكاتب " فيصل أحمد الحيدر, وثائق الحركة الديمقراطية السياسية في الكويت من١٩٢١ حتى ١٩٢٢ ، والتي أفادت البحث بمعلومات مهمة، أما الرسائل و الأطاريح فقد كانت أطروحة الباحث "محمد حموز لفته, تطور الحركة الوطنية والقومية في الكويت منذ النشأة حتى قيام الدستور(دراسة تاريخية)". أما الكتب العربية فقد كان لها دورا كبيرا في رفد الدراسة بالمعلومات القيمة ومن أهمها كتاب المؤلف "حسين غباش, الجذور الثقافية للديمقراطية في الخليج(الكويت والبحرين) تاريخ

الشعوب الصغيرة ". احتوى على معلومات مفصلة تناول معظم تاريخ الكويت الحديث وأيضاً كتاب " موسوعة الاوائل الكويتية للمؤلف عادل السعدون, ", ج١. أما الصعوبات التي واجهت الباحثة والتي تتعلق بفقدان بعض الكتـــب من المكتبات أو أجزاء منها، لذلك تحتم تعويض ذلك النقص بالاعتماد على الكتب والدوريات التي أضافت معلومات كثيرة وجيدة للدراسة.

تعد طبقة التجار من الطبقات المهمة لدى المجتمع الكويتي, وكان لها دور بارز, إذ أدت أدواراً كبيرة في كافة المجالات سواء كانت اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ولهم مكانة مرموقة في المجتمع[١],كما إن مواقفهم الوطنية تجاه بلدهم ظهرت أكثر من مرة عندما حلت بالكويت العديد من الأزمات مثل (وباء الطاعون ١٨٣١, أو المجاعة عام ١٨٦٧, أو حادثة الطبعة ١٩٢٣[٢]. (غرق السفن), وبهذا فقد كان التعاون موجوداً لدى طبقة التجار لمساعدة الأهالي والحكومة[٣] , فضلاً عن الارتباط التاريخي بين التجار وأسرة آل صباح, إذ ساعد على فهم الأحداث التاريخية التي نشأت بين الطرفين, وذلك لأن النخب من التجار هم الذين قادوا عملية ارساء أُسس الحكم في الكويت, فقدمت الدعم إلى اسرة آل صباح مادياً ومعنوياً , فقد استطاعت طبقة التجار إحداث نوع من التوازن الذي تتطلبه طبيعة الأوضاع في المجتمع الكويتي[٤] .

وكان من الطبيعي أن يؤثر الاتصال المستمر ما بين تجار الكويت وبين الشعوب الأخرى التي كانوا يسافرون إليها فقد تأثروا بتلك البلدان,لذا اتسعت أفكارهم للمشاركة في أُمور السياسة, كما أن تعاملاتهم مع البلدان الأخرى المجاورة للبلاد سواء أكانت داخل منطقة الخليج العربي أم خارجها كالهند,وأبرز تلك التعاملات المتأثرة ببعض الأفكار المتقدمة والتي برزت في البلدان المجاورة، الأمر الذي أوصلهم إلى قناعة تامة للمشاركة في السياسية الكويتية, لكونهم يحتاجون إلى الرأي الجماعي وليس للشخص الحاكم عدم مشاركة الاخرين في أمور السياسية والانفراد بالسلطة, لذا كونوا طبقة واعية قادرة على

تنوير الجماهير للمشاركة في اتخاذ القرار السياسي عن طريق بث الأفكار التقدمية الناتجة من البلدان[٥] .

وكان الدعم المادي الذي قدمه تجار الكويت للحاكم عبارة عن رغبة ضمنية للمشاركة في القرار السياسي والمحافظة على مصالحهم المالية[٦] , ففي غياب الموارد المالية للحكام أصبح للتجار دورا كبيرا في إدارة البلد وأحداث نوعاً من التوازن السياسي في البلاد , من خلال تقديمهم للدعم المالي أما اقراضاً أو عطاءاً الأمر الذي سمح لهم بممارسة الدور المؤثر في السياسة, وبحكم تركيبتهم كتجار وميولهم التحديثية في الشؤون الادارية والجمركية والقانونية, فشكلوا قوة فاعلة في حركة الاصلاح بالمنطقة, وقد خرج منهم الكثير من المثقفين الذين ساهموا في بناء دولة الكويت[٧], ولم يكن وراء اصرار طبقة التجار وكفاحهم المستمر لتحقيق مصلحة شخصية بل كان دافعاً وطنياً , معتمدين على علاقاتهم الطيبة مع الاسرة الحاكمة, فحرص حكام الكويت على ترسيخ علاقاتهم الجيدة مع طبقة التجار, من أَجل تسيير شؤون البلاد وتسهيل أَمرهم, وفي الوقت نفسه حرص التجار على المحافظة على علاقاتهم مع الحكام من أجل تثبيت مكانتهم المرموقة في المجتمع سواء أكان اقتصادياً أو اجتماعياً, وبذلك تمكنوا من المشاركة في ادارة الكويت والوصول إِلى سدة الحكم[٨] . شهدت المدة التي تلت وفاة الشيخ سالم المبارك ١٩٢١[٩] ، تحركات واضحة من قبل التجار للاستمرار في المشاركة بإدارة البلاد, وأكدوا رفضهم التام لأي محاولة للحكم المطلق المنفرد, وأكدوا ضرورة العودة إِلى الشورى للتشاور في جميع الأمور المتعلقة بالدولة[١٠].

وعلى أثر ذلك شهدت الكويت حركة اصلاحية عام ١٩٢١, إِذ سعت مجموعة من أَعيان البلاد المتمثلة بتجار الكويت للقيام بإصلاحات أَساسية في طريقة إدارة البلاد بعد أن رفضوا تدخل الأسرة الحاكمة في التجارة واحتكار السلع الاستهلاكية وساندهم في هذا المطلب الأعيان والوجهاء الذين كانوا يطالبون باستمرار المشاركة في إبداء الرأي في شؤون الحكم والادارة[١١], وقد كان وراء تلك الحركة مجموعة من العوامل الداخلية

والخارجية التي شجعت وجهاء الكويت على الاجتماع بآل الصباح في٢٢ شباط عام ١٩٢١, وبلغوهم بضرورة أن يكون لهم دور في إدارة شؤون الحكم ، إذ أعلنوا أسرة ال الصباح بانهم سوف لن يعطوا موافقتهم للمشاركة في الحكم , وكان في مقدمة تلك العوامل المتغيرات الاقليمية التي شهدتها المنطقة كالثورة الدستورية الايرانية ١٩٠٥-١٩١١ وما تلاها من أحداث[١٢] , هذا فضلاً عن الخلافات الحدودية مع العراق ونجد, أدت إلى انعقاد مؤتمر العقير[١٣] عام١٩٢٢, والذي انتهى بترسيم الحدود[١٤].

كان لتلك الأحداث صدى واسع لدى الكويتيين إذ أيقظتهم من سباتهم الطويل, ونبهتهم إلى مساوئ الحكم المنفرد, إذ أدت إلى تعميق الشعور الوطني بين صفوف الفئات المثقفة والواعية, وأن الروح الوطنية في بعض مناطق جوار الكويت كان لها دور كبير في تحرك الشخصية الثقافية الكويتية, التي تأثرت بالأحداث التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ , لذا بدأت مفاهيم جديدة بالظهور في كافة المجالات منها النهضة والاصلاحات على نطاق الوطن العربي, وأن المؤثرات الخارجية كانت العامل الأساسي في تنامي الحركة الوطنية والاصلاحية في الكويت, وعلى أثر تلك المستجدات أخذت الأوضاع في الكويت أبعادا أخرى, ومن هنا ولد مجلس الشورى ضمن مرحلة جديدة عُدت من أهم المراحل في تاريخ الكويت الحديث[١٥] .

١.مجلس الشورى ١٩٢١ :

يعد تشكيل هذا المجلس علامة بارزة في تاريخ الديمقراطية في الكويت, إذ يعد التجسيد الأول لمحاولات عدة استهدفت بناء كيان نيابي استشاري داخل البلاد, فمنذ نشأة الكويت لم يسبق لأي هيئة أو مجلس أن نشأ وكان يكتفي فقط بالاجتماعات الدورية للتباحث والتشاور في أي مستجدات في شؤون البلاد[١٦], فالحكم في الكويت منذ التأسيس كان يقوم على أساس التشاور بين الحاكم والأهالي دون وجود مجالس شورى أو تشريعية, وهذا الأمر دفع الحكام للانفراد بالسلطة, فأدرك أبناء الكويت في مطلع القرن العشرين

خطورة الاستمرار في أسلوب الحكم الفردي في شؤون البلاد, وسعوا من أجل إعادة نظام الحكم على أساس الشورى وأهمية اتخاذ تلك الخطوة للمحافظة على أمن الكويت[١٧].

أدت المشاكل والنزاعات المسلحة التي حدثت في الكويت مع بعض القوى المجاورة مثل معركة الجهراء مع آل سعود والتي خسرت الكويت فيها العديد من رجالها ومالها, إلى تدخل التجار لا سيما تجار اللؤلؤ للمطالبة بالمشاركة بالحكم عن طريق الشورى وكانت الخطوة الأولى عند وفاة الشيخ سالم الصباح عام ١٩٢١[١٨], وقد كان للتجار رغبة في أن يكون لهم دورا في المشاركة في الحكم, لا سيما بعد تخوفهم من إمكانية سن قوانين قد تؤثر سلباً على حركة التجارة في البلاد فكانت محاولتهم لإنشاء مجلس الشورى[١٩], وعلى الرغم من الأوضاع السيئة التي أحاطت بالكويت إلا أن التجار كان لهم دورهم الايجابي في المجتمع الكويتي[٢٠].

انعقد الاجتماع الأول في ٢٥ شباط ١٩٢١ بين التجار في بيت تاجر اللؤلؤ (ناصر البدر) بحضور التجار(محمد عبد المحسن الشملان, مبارك محمد بورسلي, جاسم محمد بوقماز), وغيرهم من كبار التجار[٢١] , وانحصر الاجتماع على ترشيح الشيخ أحمد الجابر[٢٢] . وهو الابن الأكبر للشيخ جابر المبارك [٢٣], والشيخ عبدالله السالم الصباح[٢٤] والشيخ حمد المبارك من أجل إقامة مجلس الشورى , وقد سارت المفاوضات بين الطرفين بضرورة القيام بالإصلاحات وكان من نتائج اجتماعهم الاتفاق على وضع وثيقة تاريخية تعد الأولى من نوعها في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر سميت بالميثاق[٢٥] , وفيها طالب التجار بضرورة المشاركة في إدارة شؤون البلاد, وقد تم اختيار مجموعة من الأشخاص كان على رأسهم الشيخ يوسف بن عيسى القناعي لمقابلة الحاكم ومطالبته بإقامة مجلس للشورى[٢٦] , وتم الاتفاق على أول مجلس استشاري في الكويت في اب عام ١٩٢١ سمي بـــ(مجلس الشورى)[٢٧] ، يضم إثنا عشر عضواً أغلبهم من فئة التجار, ستة منهم كانوا ممثلين عن الناحية الشرقية للكويت, وستة منهم كانوا من الناحية الغربية للكويت[٢٨] , وأما أسماء الأعضاء فهم(التاجر حمد عبد الصقر, أحمد الفهد الخالد, يوسف بن عيسى

القناعي, عبد الرحمن خلف النقيب, التاجر مشعان الخضير الخالد, أحمد صالح الحميضي, التاجر مرزوق الداوود, التاجر شملان بن علي سيف الرومي, التاجر هلال فجحان المطيري, التاجر إبراهيم المضيف, التاجر خليفة شاهين الغانم, عبد العزيز أحمد الرشيد)[٢٩], وتم اختيار حمد عبد الصقر رئيساً للمجلس[٣٠], وكان النظام الداخلي للمجلس في البداية مستقر ، وأهتم مجلس الشورى في نيسان ١٩٢١ فور تشكيله بعدة اصلاحات منها اصلاح القضاء لإدارة شؤون البلاد, إلا أَن عمر هذا المجلس كان قصيراً إذ كانت مدته شهرين فقط وذلك بسبب التقصير في إداء المهمات وكذلك بسبب كثرة الخلافات بين أعضائه وأفراد الأسرة الحاكمة وبين الأعضاء أنفسهم وانتهى المجلس في حزيران ١٩٢١[٣١].

يمكن القول إن التجربة كانت بتأثير من قبل تجار اللؤلؤ الذين فرضوا أنفسهم على واقع الحياة السياسية في الكويت لمشاركتهم في إدارة البلاد مع الحاكم, إلا أَن التجربة قد شكلت بداية للنظام السياسي في الكويت .

٢.المجلس البلدي ١٩٣٠:

كان من ثمار حراك تجار اللؤلؤ انتخاب مجلس بلدي عام١٩٣٠, إذ تقدمت بعض الشخصيات الوطنية من التجار بطلب إلى الحاكم الشيخ أحمد جابر الصباح للموافقة على تشكيل مجلس بلدي[٣٢].

ولدت فكرة تشكيل هذا المجلس في الكويت على يد الشيخ يوسف بن عيسى القناعي, بعد أن شاهدها في البحرين, فعرضها على تجار الكويت الذين أبدوا حماس لهذه الفكرة, وقرروا تبنيها وعرضها على الشيخ أَحمد الجابر الذي لم يمانع, ووافق على الفور, وأيضاً تم عرضها على الشيخ عبدالله السالم الصباح الذي اقتنع بها أيضاً[٣٣].

كان تشكيل هذا المجلس نتيجة للمطالب الشعبية في الاستمرار للمشاركة في حكم البلاد[٣٤],و الاهتمام بالكويت وتطوير الحياة فيها, بعد أن أدرك الشيخ أَحمد الجابر الصباح إصرار المواطنين على ذلك يساندهم التجار, وافق على الطلب في١٣ نيسان١٩٣٠,ليسجل

هذا التأريخ انعطافة تاريخية مهمة في مسار الحركة الوطنية ونشاطها السياسي في الكويت[٣٥].

أعقب ذلك صدور أول قانون للبلدية عام١٩٣١, وقد حدد شروط العضوية للمجلس البلدي وسلطاته, إذ تألف من ثلاث مواد ، وقد نص في المادة الأولى على أن "يتألف المجلس من أثنى عشر عضواً" ، فضلاً عن إن الرئيس الذي اشترطت المادة الثانية منه أن يكون من آل الصباح, كما حددت المادة الثالثة الشروط الواجب توافرها فيمن يحق له الانتخاب, فضلاً عن إنه حدد مهام المجلس واختصاصاته[٣٦], وفعلاُ اجتمع خمسون شخصية كممثلين للعائلات الرئيسة في الكويت, وتم انتخاب اثنى عشر عضواً للمجلس البلدي الأول عام١٩٣٢, وهي أول انتخابات يشارك فيها الكويتيون [٣٧].

نال العضوية كل من (يوسف بن عيسى القناعي, التاجر مشعان الخضير الخالد, سليمان خالد العدساني[٣٨] , علي سليمان, محمد أحمد الغانم, التاجر نصف يوسف النصف, زيد سيد محمود, أحمد المعرفي, حمد الداوود المرزوق ، مرزوق الداوود البدر، مشاري حسن البدر، التاجر يوسف الصالح الحميضي) لذا سيطر التجار على هذا المجلس [٣٩].

أُنتخب سليمان العدساني مديراً للبلدية ,وترأس المجلس الشيخ عبدالله الجابر الصباح[٤٠], وجاء اختياره من بين أفراد الأسرة الحاكمة , ليكون لمقررات البلدية وأحكامها حرمتها المصونة عند العموم[٤١].

تكرر انتخاب المجلس البلدي في الأعوام (١٩٣٤-١٩٣٦-١٩٣٨) , حتى قيام المجلس التشريعي, وقد شهد المجلس الثالث أزمة عام ١٩٣٧, حينما قدم خمسة من الأعضاء استقالتهم تضامناً مع أعضاء مجلس المعارف الذي تم حله إثر خلاف مع الحكومة والأعضاء وكان أسباب الخلاف حول الامتيازات التي قدمها الأعضاء للحكام فرفضت ذلك, وهم(التاجر خليفة شاهين الغانم, سليمان العدساني, علي سليمان, التاجر مشعان الخضير, مشاري حسن البدر), وفي عام ١٩٣٨ تدخلت السلطة الحاكمة في انتخابات المجلس الرابع, وقد منعت ترشيح هؤلاء الخمسة للعضوية[٤٢] ، يمكن القول إن

المجلس كان أشبه بمجلس وزراء مصغر يشرف على أداء الجهات الرسمية الأخرى للبلاد، وقد أقتصر حق الانتخاب على الوجهاء وطبقة التجار ولاسيما تجار اللؤلؤ .

٣.مجلس المعارف١٩٣٦:

ظهرت أولى محطات الصراع أبان انتخابات الدورة الثالثة للمجلس البلدي, إذ تمكن الشيخ أَحمد الجابر من تغيير مدير البلدية (سليمان العدساني) وذلك لأنه من الرموز الوطنية بعد أن طالبه بإلغاء الامتيازات التي ينفرد بها الحاكم , فتمت ازاحته من إدارة المجلس, مما أدى إلى اخفاق فعالية ونشاط المجلس(٤٣).

بدأت المطالب حول إنشاء مجلس للمعارف بعد الحراك الثقافي الذي شهدته منطقة الخليج العربي بصورة خاصة بعد تزايد أعداد المدارس والمدرسين , مما استلزم وجوده لرعاية التعليم في الكويت وتنميته والارتقاء به, وقد كان للتجار دورا بارزا في المطالبة به فتمت الدعوة عام ١٩٣٦ لانتخاب أعضاء لهذا المجلس(٤٤) .

تمكن الكويتيون من تأسيس هذا المجلس وكان الهدف منه تطوير التعليم والثقافة بشكل عام , وادخال التعليم الحديث إلى البلاد, وهي مسؤوليات ومهام لم تكن تحظى بأي اهتمام من قبل, وقد أدرك الكويتيون حاجتهم الماسة لإدخال نظام التعليم الحديث كشرط رئيس لتطوير بلادهم بعد إن كان التعليم يعتمد على الكتاتيب , فتمت الدعوة لانتخاب أعضاء المجلس بعد موافقة الشيخ أَحمد الجابر, وجرت الانتخابات عام١٩٣٦ وتم انتخاب اثني عشر عضواً وهم(عبدالله حمد الصقر, التاجر خليفة بن شاهين الغانم, يوسف بن عيسى القناعي, سليمان العدساني, التاجر مشعان خضير الخالد, علي سليمان, مشاري حسن البدر, محمد احمد الغانم, التاجر نصف يوسف النصف, احمد خالد المشاري, سلطان إبراهيم الكليب, يوسف عبد الوهاب العدساني)(٤٥).

ترأس المجلس فور تأسيسه الشيخ عبدالله الجابر الصباح, وانتخب الشيخ يوسف بن عيسى القناعي مديراً فخرياً له, وعين السيد عبد الملك صالح المبيض سكرتيراً له وأميناً للصندوق, واتخذ من المدرسة المباركية مقرا له، وبعد أن بدأ المجلس أعماله نشب خلاف

بينه وبين السلطة الحاكمة ، مما أدى إلى حل المجلس١٩٣٧وانتخاب مجلس أخر بدلاً عنه[٤٦].

٤.المجلس التشريعي الأول١٩٣٨:

شهدت الكويت عام ١٩٣٨ حركة اصلاحية ثانية كانت أكثر تنظيماً واتساعا من الحركة الأولى لعام١٩٢١, إذْ عبرت هذه المرة عن رغبة الفئات الاجتماعية وليس التجار والأعيان فحسب[٤٧] , بعد أن اتسعت الفئات المثقفة المتأثرة بدول الجوار كالعراق البلد الأكثر تأثيرا في الثقافة الكويتية , كما زاد الوعي السياسي والثقافي بفضل المشاركة الشعبية الأولى التي عرفتها الكويت نتيجة لاختيار أعضاء المجالس الادارية مع بداية الثلاثينات, كالمجلس البلدي ومجلس المعارف, ومن الجدير بالذكر إن المجالس لم تستطع أن تحقق نوعاً من الديمقراطية نتيجة لاختيار أكثر أعضائها بغير انتخاب, بل كانوا من المتنفذين ومن الوجهاء وجماعة التجار على أساس الثقل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وقد ساهموا في حل الأزمات بفضل التبرعات التي كانوا يتبرعون بها في وقت الأزمات السياسية والاقتصادية[٤٨] , فضلاً عن سوء الأوضاع والتنظيم الاداري خلال تلك المدة, إذ كانت تعاني من عدم اهتمام المسؤولين واهمال شؤونها سواء في مجال نشاط الادارة الاقتصادية أو الثقافية وغيرها مما ساعد على الاستياء في صفوف التجار[٤٩]. تزامنت المطالبة بالحياة السياسية والبرلمانية في انحاء مختلفة من المشرق العربي والخليج العربي، مع نمو الشعور القومي في صفوف ابناء الكويت ضد الوجود البريطاني ، وهذا تزامن ايضا مع اشتداد المقاومة الوطنية العراقية ضد الاحتلال البريطاني [٥٠].

أصبحت المنطقة تشهد تغيرات كبيرة لا سيما بعد وظهور النفط, مما أدى إلى تحرك الفئات الشعبية ورغبتها في تحقيق نوع من الاستقلال سواء اقتصادي أو سياسي وإنهاء الوجود البريطاني في البلاد[٥١] .

أدت تلك التغيرات إلى ظهور ما يسمى(الكتلة الوطنية) وهي جمعية سرية تألفت من أثني عشر عضواً وكان أعضاءها يتسمون بالحكمة والدراية في تسيير الأمور, وهم(التاجر

مشعان خضير الخالد, علي سليمان الرفاعي, سليمان العدساني, عبدالله محمد الصقر, سلطان إبراهيم الكليب, عبد اللطيف ثنيان الغانم, عبد العزيز حمد الصقر, التاجر يوسف صالح الحميضي, التاجر يوسف المرزوق, خالد سليمان العدساني, حمد صالح الحميضي) وتولى محمد ثنيان رئاسة الكتلة الوطنية[٥٢] , وكان الغرض من الجمعية, المطالبة بالإصلاح وضرورة المشاركة السياسية[٥٣].

طالبت تلك الكتلة بقيام مجلس تشريعي على أساس انتخابات حرة ونزيهة, ويجب أن يتمتع المجلس بجميع الاصلاحات اللازمة للإشراف وتنظيم البلاد[٥٤] , وفي الثالث من نيسان١٩٣٨ طالبت الكتلة بنشر بيان والذي تضمن ما يلي :

١. فتح مدارس إضافية في الكويت, لتخرج نخبة من الشباب أكثر وعياً.
٢. إقامة مستشفى حكومي, حتى لا يلجأ السكان إلى مستشفى الإرسالية الأمريكية .
٣. تنظيم حالة البلاد الاقتصادية كالدخل والنفقات وتحسين أحوالها .
٤. وقف الهجرة أمام الوافدين الأجانب التي لا تربطهم أيّ علاقات معها .
٥. السماح للعرب بالدخول إلى الكويت دون قيد أو شرط .
٦. أن يعود الشيخ أَحمد الجابر الصباح إلى سابق عهده بالتعامل مع رعاياه والنظر في مشاكلهم .
٧. تأسيس محكمتين على أنْ تكون إحداهما شرعية والأُخرى محكمة استئناف, وتعيين عضوين اخرين في كل محكمة ووضع سجلات يرجع إليها عند الضرورة .
٨. تأسيس مجلس استشاري يتولى الإشراف على جميع المعاملات الداخلية والخارجية التي تهم مصالح البلاد[٥٥]. أرسلت الكتلة الوطنية عضوين من أعضائها(سليمان العدساني, وعبدالله حمد الصقر) إلى الشيخ أحمد جابر الصباح يحملان رسالة تضمنت ضرورة تشكيل مجلس تشريعي, فاستجاب الشيخ للموضوع, وعلى أثر ذلك شُكلت لجنة مكونة من ثلاثة أشخاص وهم(أَحمد الحميضي, يوسف العيسى, أَحمد ثنيان) لعمل القوائم الانتخابية, وقد تم الانتخاب في منتصف عام ١٩٣٧ "١٤ عضواً " وهم (التاجر عبدالله حمد الصقر,

محمد ثنيان الغانم, يوسف بن عيسى القناعي, علي سليمان, التاجر مشعان الخضير الخالد, حمد الداوود المرزوق, خالد سليمان العدساني, عبد اللطيف محمد الغانم, التاجر يوسف صالح الحميضي, مشاري حسن البدر, سلطان إبراهيم الكليب, التاجر صالح عثمان الراشد, التاجر يوسف مرزوق الداوود, خالد عبد اللطيف الحمد) [٥٦].

بناءاً على الموافقة الرسمية التي أعلنها حاكم البلاد, تم تشكيل المجلس, وبدأ المجلس جلسته الأولى في التاسع من تموز عام١٩٣٨, وتم اختيار الشيخ عبد الله السالم الصباح رئيساً للمجلس التشريعي كما تم التصديق على وثيقة دستورية لتنظيم أمور البلاد, وتكون بمثابة الدستور الأول للكويت. وقد وافق الشيخ على مشروع الدستور, وتضمن الدستور مقدمة وخمس مواد مأخوذة من الدستور المصري الصادر عام١٩٢٣ ولقد وضع المشروع على النحو الآتي: بسم الله الرحمن الرحيم . نحن حاكم الكويت

بناءا على ما قرره مجلس الأمة التشريعي ، وقد تم المصادقة عليه ووضع حيز التنفيذ ، وقد جاء في مواده الدستورية ما يلي :

المادة الأولى : الأمة مصدر السلطات ، والتي تكون ممثلة لهيئة نوابها المنتخبين

المادة الثانية : على المجلس أن يشرع القوانين ومنها:

١. قانون الميزانية : أي تنظيم جميع أمور البلاد بصورة عادلة من خلال وارادتها .

٢. قانون المعارف : على البلاد التقدم والسير إلى الأمام .

٣. قانون القضاء : وهو الذي يضع الأحكام الشرعية لغرض تحقيق العدالة والمساواة بين الناس .

٤. قانون الأمن العام : وهو صيانة أمن الأمة سواء أكان داخل البلاد أم خارجها.

٥. قانون الصحة : نص هذا القانون على وقاية البلاد من الأخطار والأمراض التي تفتك بالبلاد.

٦. قانون الطوارئ : ينص هذا القانون لحدوث أي أمر مفاجئ قد يحل بالبلاد لذا يخول السلطة بتنفيذ جميع الأحكام المتقضية لصيانة الأمن في البلاد .

٧. قانون العمران : يشتمل على تقديم الخدمات للبلاد منها كتعبيد الطرق وحفر الآبار ، وتعمير البلاد .

المادة الثالثة : يكون المجلس التشريعي مرجعاً لجميع المعاهدات والاتفاقيات و الامتيازات الداخلية والخارجية.

المادة الرابعة : بما أن ليس للبلاد محكمة استئناف ، فإن مهام المحكمة سوف يقوم بها المجلس التشريعي من أجل تشكيل هيئة مستقلة .

المادة الخامسة : رئيس مجلس الأمة التشريعي هو الذي يمثل السلطة التنفيذية في البلاد والتي تناولت المساواة بين الكويتيين واختصاصات المجلس والمحاكم القضائية والوظائف المدنية, فضلاً عن إعطاء صلاحيات للمجلس تفوض له التعديلات والتغيرات خلال عام من المصادقة على القانون.[٥٧] . شكل المجلس عدة لجان منها(لجنة الشؤون السياسية واللجنة المالية ولجنة المعارف) وشهدت الدورة الأولى الكثير من الانجازات, إذ تم افتتاح العديد من الدوائر الحكومية الجديدة, منها دوائر المالية والشرطة والأمن والجوازات[٥٨].

وكانت هناك عدة عوامل إيجابية للمجلس منها (وضع الأنظمة كالنظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلاد وسن بعض القوانين ، توسيع صلاحيات مجلس المعارف من خلال زيادة عدد المدرسين من خارج البلاد ، وفتح العديد من المدارس لتعليم البنات ، فضلاً عن إرسال بعثات إلى خارج البلاد ، إلغاء الاحتكارات المفروضة على بعض الأنشطة والمهن، وإصلاح دائرة الأمن ، وإصلاح النظام الإداري ، وإصلاح دائرة الكمارك ، وإلغاء نظام السخرة ،وإصلاح النظام القضائي وتمثل ذلك بفصل القضاة الفاسدين وتعيين قضاة جدد ومضاعفة رواتبهم ، ووقف الهجرة الأجنبية)[٥٩] .

كانت بداية المجلس موفقة, إلا أنه بعد ذلك دبت الخلافات بين أعضائه وكانت المواجهة عنيفة بين أعضاء المجلس ومؤيديه وبين رجال الأسرة الحاكمة, وأدى إلى خروج البعض من المجلس, ووقعت بعض حالات القتل والإصابة نتيجة تلك المواجهة, فأعلن الشيخ أحمد الجابر حل المجلس في ٢١ كانون الاول١٩٣٨[٦٠].

٥.المجلس التشريعي الثاني :١٩٣٨-١٩٣٩:

بعد حل المجلس التشريعي الأول خلال أقل من أسبوع, قام الشيخ عبدالله السالم بدعوة عدد من التجار من أجل التباحث في كيفية اجراء انتخابات جديدة لتشكيل مجلس تشريعي ثان, إذ عقد اجتماع بحضور أعضاء المجلس السابق, وقد اتخذ القرار بالاستمرار في اعتماد وثيقة الدستور السابق مع زيادة أعضاء المجلس ليتكون من(٢٠ عضواً) عن طريق الانتخابات, فتمت الدعوة في ٢٧ كانون الأول١٩٣٨ بمشاركة (٤٠٠ ناخب) لانتخاب ٢٠ عضواً[٦١] .

فاز بعضوية المجلس نحو إثني عشر عضواً من المجلس السابق, وثمان أعضاء جدد, وقد وردت أسمائهم على النحو التالي(سليمان خالد العدساني, يوسف بن عيسى القناعي, خالد عبد اللطيف الحمد, محمد شاهين الغانم, عبدالله حمد الصقر, عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم,أحمد الخميس, علي البنوان, صالح عثمان الراشد, التاجر مشاري هلال المطيري, التاجر نصف اليوسف النصف, التاجر أحمد الداوود المرزوق, التاجر مشعان الخضير الخالد, سلطان إبراهيم الكليب, مشاري الحسن البدر, علي العبد الوهاب المطوع, محمد أحمد الغانم, يوسف عبد الوهاب العدساني, علي سليمان الرفاعي, التاجر يوسف صالح الحميضي)[٦٢] .

تم اختيار الشيخ عبدالله السالم رئيساً للمجلس من أجل عرض المسودة وإقرارها, بعد أن أدخل عليها بعض التعديلات إذ يتيح للحاكم حل المجلس التشريعي إن تسبب في نشوب فتنة، كما وتقوم الإدارة بإجراء انتخابات جديدة خلال أسبوع ،إلا أَن الحاكم رفض هذه المسودة وقدم بديلاً لها, فدب الخلاف بين الطرفين وعلى أثره أصدر الحاكم عام ١٩٣٩ أمراً بحل المجلس الذي لم يبدأ عمله بعد[٦٣].

يمكن القول كانت هناك محاولات من قبل تجار اللؤلؤ في ترسيخ الديمقراطية واعتماداً على مبدأ الشورى أساساً للحكم كما في مختلف البلدان مثل (مصر، العراق ، الهند) إذْ توسعت مداركهم نحو الديمقراطية، فقام التجار بأدوار وطنية متعددة وتحملوا عبء دعم

الوطن، فضلاً عن دعم التجار للمجالس النيابية مادياً ومعنوياً في سبيل تأسيس تلك المجالس، وقد كلف البعض حياته عندما حصلت الخلافات إذ قتل بعض الأعضاء من أجل نجاح تلك المجالس، وعلى الرغم من الفشل الذي أدت إليه التجارب ، إلا أنه كان فشلاً ظاهرياً،وقد استفادت الكويت منها في المرحلة اللاحقة بإصدار دستور ١٩٦٢وتأسيس مجلس الأمة ١٩٦٣.

الخاتمـــــة:

• كان لأسرة آل الصباح دور كبير في ترسيخ العملية الديمقراطية وذلك من خلال اعتمادها مبدأ الشورى أساساً للحكم على الرغم من الميول الفردية خلال مدة حكمهم .

• أدى التجار دوراً رئيساً وفاعلاً في نقل التجارب الديمقراطية من خارج الكويت و إدخال بعض الأفكار التقدمية لتلائم المجتمع الكويتي .

• قام التجار بأدوار وطنية وتحملوا العبء في دعم الوطن سواء أكان مادياً أم معنوياً في الكثير من المواقف التي شهدتها الكويت

• الدعم الذي قدمة التجار في إنشاء المجالس النيابية في الكويت في سبيل النهوض بالبلاد وقد دفع بعضهم حياته من خلال المواجهات التي حصلت في تلك المجالس .

• على الرغم من الفشل الذي حصل في تلك المجالس إلا إن كان له تأثيرا في المرحلة اللاحقة بإصدار دستور ١٩٦٢ .

• أظهرت بعض القوانين حساً نهضوياً لدى التجار وتمثل ذلك بالتوجه نحو الارتقاء بالتعليم والصحة والأمن وغيرها من القطاعات الأخرى .

• أقام التجار دوراً مركزياً في مرحلة بناء مؤسسات الدولة سواء من خلال دعم بناء المدارس والتطوير التعليم وغيرها من الأنشطة المجتمعية والثقافية إذ عملوا التجار على فتح العديد من المدارس ومنها المدرسة المباركية ١٩١١ والمدرسة الأحمدية ١٩٢١.

الهوامـــش:

١. محمد حسن العيدروس, تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ،ط٢، الكويت ، ١٩٩٨, ص١٦١-١٦٢.

٢. حادثة الطبعة: وهي حادثة حصلت عام ١٩٣٢ غرقت فيها العديد من السفن الكويتية, بسبب طوفان حدث بين الهند ومسقط ولم يسلم منها إلا القليل من السفن. ينظر: يوسف عيسى القناعي, صفحات من تاريخ الكويت , دار سعد ، القاهرة ١٩٤٦، ص١٥.

٣. المصدر نفسه, ص١٦.

٤. عبدالله محمد الهاجري, تطور العلاقة التاريخية بين ال صباح والتجار في الكويت منذ النشأة وحتى عهد عبدالله السالم, جامعة الكويت, مجلس النشر العلمي,الكويت,٢٠٠٩,ص٢٦.

٥. عبدالمحسن يوسف جمال,المعارضة السياسية في الكويت, دار قرطاس,الكويت,٢٠٠٤, ص٥٢.

٦. عبدالله غلوم الصالح, مها ناجي غانم, الدولة المدينة والمأزق الحضاري(حالة الكويت), منشورات الضفاف, الرياض, ٢٠١٤, ص٢٥ .

٧. حسين غباش, الجذور الثقافية للديمقراطية في الخليج(الكويت والبحرين) تاريخ الشعوب الصغيرة, دار الفارابي, بيروت, ٢٠١٠, ص٤٨.

٨. صامويل هنتنجون,الموجه الثالثة للتحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين, ترجمة عبد الوهاب علوب, دار سعاد الصباح,الكويت,١٩٩٣,ص٨٦-٨٩؛ غانم النجار,مدخل التطور السياسي في الكويت, دار قرطاس ، الكويت , ٢٠٠٠, ص٦.

٩. سالم الصباح:ولد عام ١٨٦٤ في الكويت وهو الأبن الثاني من أبناء الشيخ مبارك من زوجته (شيخة بنت دعيج) وقد تولى الحكم ١٩١٧ بعد وفاة أخية الشيخ جابر المبارك وتوفي عام ١٩٢١. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد منصور العجمي, تاريخ الكويت ١٧٥٠-١٩٢١، المجلة الوطنية الكويتية ،المجلد الثاني والثلاثون ، العدد ٣٩٩، الكويت ، ٢٠١١ ، ص١٠.

١٠. رضا هلال, الصراع على الكويت مسألة الامن والثروة, دار الجيل, بيروت, ١٩٩١, ص٥٠.

١١. محمد جاسم محمد, النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية, مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية, جامعة البصرة, ١٩٨٤, ص١٥.

١٢. محمد غانم الرميحي, تجربة المشاركة السياسية في الكويت١٩٦٢-١٩٨١(في ازمة الديمقراطية في الوطن العربي), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ١٩٨٧, ص٦٤٤.

١٣. مؤتمر العقير: وهو المؤتمر الذي انعقد لتسوية المشاكل الحدودية بين العراق ونجد والكويت, برئاسة المندوب السامي البريطاني برسي كوكس, والذي مثل العراق في هذا المؤتمر, ومثل الكويت الميجر مور الوكيل السياسي في الكويت, اما بن سعود حضر المؤتمر بنفسه. ينظر: أحمد مصطفى ابو حاكمة, أحمد مصطفى ابو حاكمة, تاريخ الكويت الحديث ١٧٥٠-١٩٦٥, منشورات ذات السلاسل, الكويت, ١٩٨٤، ص١٠٢.

١٤. ناظم عبد الواحد جاسور,اشكالية الحدود في الوطن العربي(دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية), دار مجد لاوي للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠٠١, ص٦٦.

١٥. محمد حموز لفته, تطور الحركة الوطنية والقومية في الكويت منذ النشأة حتى قيام الدستور(دراسة تاريخية), اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية, جامعة واسط, ٢٠١٨ ، ص١٦٠-١٦١.

١٦. ماضي الخميس, كويت١٩٣٨ شرارة الديمقراطية, دار الحدث للصحافة والخدمات, الكويت, ٢٠٠٦, ص٤٣-٤٤.

١٧. محمد حسن العيدروس, المصدر السابق , ص١٦٣.

١٨. ماضي الخميس, المصدر السابق, ص٤٣-٤٤.

١٩. أحمد ديين, الديمقراطية في الكويت مسارها – واقها- تحدياتها- آفاقها, دار قرطاس للنشر, الكويت, ٢٠٠٥, ص٢٨-٢٩.

٢٠. عبدالله الهاجري, المصدر السابق, ص٦٦ .

٢١. عبدالله الهاجري، المصدر السابق، ص٦٨؛فيصل مخيط عبدالله أبو حبيب, العوامل المؤثرة في تطور النظام السياسي في الكويت منذ النشأة ولغاية عام١٩٦٢, قسم العلوم السياسية , الكويت, د.ت, ص١٤.

٢٢. أحمد الجابر الصباح:ولد في عام ١٨٨٥ وهو أمير الكويت العاشر،وهو ابن الشيخ جابر المبارك الصباح،وقد أبرم في عهده معاهدة العقير في عام ١٩٢٢ لترسيم الحدود بين العراق والكويت والسعودية،وفي عهده تم اكتشاف النفط عام ١٩٣٨ وقد توفي الشيخ أحمد في عام ١٩٥٠:

للمزيد من التفاصيل ينظر. عبدالهادي العدواني، الموسوعة المختصرة لتاريخ الكويت،ط٢،دار الكتاب الحديث، الكويت،١٩٩٥،ص١٧؛ عزيز سامي،عروس الخليج،المطبعة العربية،بغداد ، ١٩٥١، ص٨٨-٨٩.

٢٣. جابر مبارك الصباح: ولد عام ١٨٦٠ في الكويت، وهو أكبر اولاد الشيخ مبارك الصباح من زوجته (شيخه بنت دعيج)،وقد تولى الحكم بعد وفاة والده عام ١٩١٥ على الرغم من مدة القصيرة في الحكم،إلا إنه قام بأمور جعلت يحبه المواطنين وتوفي في عام١٩١٧:للمزيد من التفاصيل ينظر.محمود بهجت سنان, الكويت زهرة الخليج العربي, دار الكشاف, بغداد,١٩٥٦،ص ٥١.

٢٤. عبدالله السالم الصباح : ولد في عام ١٨٩٥ في الكويت وكان محباً للعلم والأدب ومعرفة الأنساب ، تسلم الحكم بعد أبن عمة الشيخ أحمد الجابر من المدة (١٩٥٠- ١٩٦٥) ، وهو أول حاكم مستقل وسياسي محنك وقد أنتعش اقتصاد بلاده وهو الأبن الأكبر لحاكم الكويت التاسع الشيخ سالم المبارك الصباح توفي عام ١٩٦٥. للمزيد من التفاصيل ينظر: علي غلوم علي الرئيس، الشيخ عبدالله السالم الصباح (١٨٩٥- ١٩٦٥) وثائق وصور من حياته، فهرسة مكتبة الكويت الوطنية ، الكويت ، ٢٠١٣، ص١٦-٢٠ ؛ إسكندر معروف, الكويت لؤلؤة الخليج, دليل الخليج العربي, مج١, ط١, دار الثقافة, بغداد, ١٩٦٥.، ص٣-٥.

٢٥. عادل السعدون, موسوعة الاوائل الكويتية, ج١, الكويت, ٢٠٠٩, ص١٧٠ .

٢٦. محمد صادق إسماعيل, الديمقراطية الخليجية(انجازات واخفاقات), الدار العربي للنشر والتوزيع, القاهرة, ٢٠١٠, ص١٣٤-١٣٥.

27- Ralph Hewins, Agolden Dream, THE Miracle of Kuwait, London, W.H.Allen, 1963.P.208-209

28- Dicksan , H.H.R.P. , Kuwait and Her Nighbours ,Landon , George Allen .N Universe, 1936 P258-259 .

٢٩. محمد حموز لفته, المصدر السابق , ص١٦٨-١٦٩.

٣٠. محمد صادق اسماعيل, المصدر السابق, ص١٣٤-١٣٥.

٣١. حسين خلف الشيخ خزعل, تاريخ الكويت السياسي,ج٥, دار الهلال, بيروت, د.ت, ص١١١؛ عبدالله الهاجري, المصدر السابق , ص٦٥.

٣٢. حسين غباش, المصدر السابق, ص٤٨.

٣٣. عبد العزيز الشايع, اصداء الذاكرة, دار ذات السلاسل, الكويت, ٢٠١٤, ص١٣٦-١٣٧.

٣٤. مركز البحوث والدراسات الكويتية, مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت, ط٢، الكويت ، ٢٠٠١، ص٢٥.

٣٥. محمد حموز لفته, المصدر السابق , ص١٩٦-١٩٧.

٣٦. مركز البحوث والدراسات الكويتية , المصدر السابق , ص٢٥.

٣٧. حسين غباش, المصدر السابق, ص٤٩.

٣٨. سليمان خالد العدساني : ولد في عام ١٨٨٤ في الكويت ، و يعد أديباً كويتياً وكان عضواً في مجلس المعارف عام ١٩٣٦ ، وهو أول مدير لبلدية الكويت للمدة ما بين عامي (١٩٢٩ – ١٩٣٢)، كما كان عضواً في المجلس التشريعي لعام ١٩٣٨ وأحد أعضاء الكتلة الوطنية في عام ١٩٣٨ وايضاً انتخب عضواً في مجلس المعارف ١٩٣٦ ومديراً لأداره المالية في مجلس المعارف: للمزيد من التفاصيل ينظر . كامل سلمان الجبوري ، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢ ، ج٣، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٣، ص٧٩.

٣٩. عادل السعدون, المصدر السابق, ص١٧٧ .

٤٠. عبدالله جابر الصباح: ولد بالكويت عام ١٩٠٠، لم يكن له إخوه وفي عام ١٩٢٤ ترأس أول نادي أدبي في الكويت وفي عام ١٩٢٨ عين رئيس المحاكم ، وفي عام ١٩٣٢ عين رئيس لبلديه : للمزيد من التفاصيل ينظر. مفيد الزيدي ، الخليج العربي بين الحداثة والمعاصر ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤، ص١٢٠.

٤١. محمد صادق اسماعيل, المصدر السابق, ص١٣٥.

٤٢. عادل السعدون, المصدر السابق, ص١٨٦.

٤٣. حسين غباش, المصدر السابق, ص٥٢.

٤٤. عادل السعدون, المصدر السابق, ص١٩٦-١٩٧.

٤٥. حسين غباش, المصدر السابق, ص٥٢؛ عادل السعدون, المصدر السابق, ص١٩٦.

٤٦. المصدر نفسه, ص٥٢.

٤٧. محمد جاسم محمد, المصدر السابق, ص١١٥.

٤٨. مفيد كاصد الزيدي, التيارات الفكرية في الخليج العربي١٩٣٨-١٩٧١, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠٠٠, ص١٠١؛ عادل الطبطائي, السلطة التشريعية في دول الخليج

العربي(نشأتها وتطورها والعوامل المؤثرة فيها)منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية, المجلد الاول, العدد ١٤, الكويت, ١٩٨٠, ص٤١.

٤٩. محمد غانم الرميحي, حركة ١٩٣٨ الاصلاحية في الكويت والبحرين ودبي, مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية, العدد٤, الكويت, تشرين الاول ١٩٧٥, ص٣٤.

٥٠. عادل الطبطبائي ، المصدر السابق ، ص ٦٠-٦١.

٥١. مفيد كاصد الزيدي ، التيارات الفكرية ، ص ١٠١ .

٥٢. محمد حموز لفته, المصدر السابق , ص٢٢٦.

53 - Michael Casey, The History of Kuwait, London, Green wood press, 2007, P.57.

54- Jill Crystal, Kuwait ; The Trans for mation of an Oil stat, Boulder, Werstview press,1992, P.19-20 .

٥٥. محمد حموز لفته, المصدر السابق, ص٢٣٣.

٥٦. فيصل أحمد الحيدر, وثائق الحركة الديمقراطية السياسية في الكويت من١٩٢١ حتى ١٩٢٢, دار ذات السلاسل, الكويت, ١٩٩٥, ص١٦.

٥٧. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد حموز لفته , المصدر السابق , ص٢٤٦-٢٤٨؛ مذاكرت خالد سليمان العدساني ، مجلس الأمة التشريعي الأول والثاني ، ص٣٧ ؛ غانم النجار، المصدر السابق ، ص٨.

٥٨. محمد حموز لفتة ، المصدر السابق , ص٢٥١

59 - Rosemarie Said Zahlan , The Making of the Modern Gulf states: Kuwuait, Bahrain , Qatar, the United Arab Emirates and Oman , Reading , Berkshir , UK, Ithaca press, 1998, p 37.

٦٠. عادل السعدون, المصدر السابق, ص١٩٦ .

61- Alan de L. Rush, Records of Kuwait 1899-1961, VOL.2, London, Archive Editions, 1989,P.117-118.

٦٢. فيحان محمد العتيبي , تطور الحياة النيابية في الكويت, دار ذات السلاسل , الكويت ,٢٠١٠، ص٢١.

٦٣. محمد عوض الهزايمة , قضـــــايا دولية (تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى) , عمان, ٢٠٠٥, ص١٦.

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً: الوثائق المنشورة

١. فيصل أحمد الحيدر, وثائق الحركة الديمقراطية السياسية في الكويت من١٩٢١ حتى ١٩٢٢, دار ذات السلاسل, الكويت, ١٩٩٥.

ثانياً: المذكرات

مذاكرت خالد سليمان العدساني ، مجلس الأمة التشريعي الأول والثاني.

ثالثاً : الرسائل و الأطاريح:

١. محمد حموز لفته, تطور الحركة الوطنية والقومية في الكويت منذ النشأة حتى قيام الدستور(دراسة تاريخية), اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية, جامعة واسط , ٢٠١٨.

رابعاً : الكتب العربية والمعربة:

١. أحمد ديين, الديمقراطية في الكويت مسارها – واقها– تحدياتها– افاقها, دار قرطاس للنشر, الكويت, ٢٠٠٥.

٢. أحمد مصطفى ابو حاكمة, أحمد مصطفى ابو حاكمة, تاريخ الكويت الحديث ١٧٥٠-١٩٦٥, منشورات ذات السلاسل, الكويت, ١٩٨٤.

٣. إسكندر معروف,الكويت لؤلؤة الخليج, دليل الخليج العربي, مج١, ط١, دار الثقافة, بغداد, ١٩٦٥.

٤. حسين غباش, الجذور الثقافية للديمقراطية في الخليج(الكويت والبحرين) تاريخ الشعوب الصغيرة, دار الفارابي, بيروت, ٢٠١٠.

٥. حسين خلف الشيخ خزعل, تاريخ الكويت السياسي,ج٥, دار الهلال, بيروت, د.ت.

٦. رضا هلال, الصراع على الكويت مسألة الامن والثروة, دار الجيل, بيروت, ١٩٩.

٧. صامويل هنتنجنون, الموجه الثالثة للتحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين, ترجمة عبد الوهاب علوب, دار سعاد الصباح, الكويت, ١٩٩٣.

٨. عادل السعدون, موسوعة الاوائل الكويتية, ج١, الكويت, ٢٠٠٩.

٩. عادل الطبطائي, السلطة التشريعية في دول الخليج العربي(نشأتها وتطورها والعوامل المؤثرة فيها) منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية,المجلد الأول, العدد ١٤, الكويت, ١٩٨٠.
١٠. عبد العزيز الشايع, اصداء الذاكرة, دار ذات السلاسل, الكويت, ٢٠١٤.
١١. عبد المحسن يوسف جمال, المعارضة السياسية في الكويت, دار قرطاس, الكويت, ٢٠٠٤.
١٢. عبدالله محمد الهاجري, تطور العلاقة التاريخية بين ال صباح والتجار في الكويت منذ النشأة وحتى عهد عبدالله السالم, جامعة الكويت, مجلس النشر العلمي, الكويت, ٢٠٠٩.
١٣. عبدالله غلوم الصالح, مها ناجي غانم, الدولة المدينة والمأزق الحضاري(حالة الكويت), منشورات الضفاف, الرياض, ٢٠١٤.
١٤. عزيز سامي ، عروس الخليج ، المطبعة العربية ، بغداد ، ١٩٥١.
١٥. علي غلوم علي الرئيس ، الشيخ عبدالله السالم الصباح (١٨٩٥- ١٩٦٥) وثائق وصور من حياته ، فهرسة مكتبة الكويت الوطنية ، الكويت ، ٢٠١٣ .
١٦. غانم النجار, مدخل التطور السياسي في الكويت, دار قرطاس ، الكويت , ٢٠٠٠.
١٧. فيحان محمد العتيبي, تطور الحياة النيابية في الكويت, دار ذات السلاسل, الكويت, ٢٠١٠.
١٨. كامل سلمان الجبوري ، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢ ، ج٣، دار الكتب العلمية ، بيروت، ٢٠٠٣.
١٩. ماضي الخميس, كويت ١٩٣٨ شرارة الديمقراطية , دار الحدث للصحافة والخدمات , الكويت, ٢٠٠٦.
٢٠. محمد جاسم محمد, النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية, مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية, جامعة البصرة, ١٩٨٤.
٢١. محمد حسن العيدروس, تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ،ط٢، الكويت ، ١٩٩٨, ص١٦١-١٦٢.
٢٢. محمد صادق اسماعيل, الديمقراطية الخليجية(انجازات واخفاقات), الدار العربي للنشر والتوزيع, القاهرة, ٢٠١٠.
٢٣. محمد عوض الهزايمة, قضايا دولية(تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى), عمان, ٢٠٠٥.

٢٤. محمد غانم الرميحي, تجربة المشاركة السياسية في الكويت١٩٦٢-١٩٨١(في ازمة الديمقراطية في الوطن العربي), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ١٩٨٧.

٢٥. مركز البحـــوث والدراســـات الكويتية , مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت, ط٢، الكويت ، ٢٠٠١.

٢٦. محمـــود بهجت سنان, الكويت زهرة الخليج العربي, دار الكشاف, بغداد, ١٩٥٦. مفيد الزيدي ، الخليج العربي بين الحداثة والمعاصر ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤.

٢٧.مفيد كاصد الزيدي, التيارات الفكرية في الخليج العربي١٩٣٨-١٩٧١, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠٠٠.

٢٨. ناظم عبد الواحد جاسور, اشكالية الحدود في الوطن العربي(دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية), دار مجد لاوي للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠٠١.

٢٩. يوسف عيسى القناعي, صفحات من تاريخ الكويت , دار سعد ، القاهرة ١٩٤٦.

خامساً : الكتب الأجنبية :

1 - Michael Casey, The History of Kuwait, London, Green wood press, 2007.

2 - Alan de L. Rush, Records of Kuwait 1899-1961, VOL.2, London, Archive Editions, 1989.

3 -Jill Crystal, Kuwait ; The Trans for mation of an Oil stat, Boulder, Werstview press,1992..

4 -Ralph Hewins, Agolden Dream, THE Miracle of Kuwait, London, W.H.Allen, 1963 .

5- Rosemarie Said Zahlan , The Making of the Modern Gulf states: Kuwuait, Bahrain , Qatar, the United Arab Emirates and Oman , Reading , Berkshir , UK, Ithaca press, 1998 .

6- Dicksan , H.H.R.P. , Kuwait and Her Nighbours ,Landon , George Allen .N Universe, 1936 .

سادساً: المجلات :

١. محمد غانم الرميحي, حركة ١٩٣٨ الاصلاحية في الكويت والبحرين ودبي, مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية, العدد٤, الكويت, تشرين الاول ١٩٧٥.

٢. محمد منصور العجمي, تاريخ الكويت ١٧٥٠-١٩٢١، المجلة الوطنية الكويتية ، المجلد الثاني والثلاثون ، العدد ٣٩٩، الكويت ، ٢٠١١.

سابعاً : الموسوعات:

١. عبدالهادي العدواني،الموسوعة المختصرة لتاريخ الكويت،ط٢،دار الكتاب الحديث،الكويت،١٩٩٥.